مجلة مآلات

عدد خاص بمؤتمر فقه المهجر جامعة النور الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية بأمريكا الشمالية
بشراكة مع مركز ابن العربي بفلسطين وماستر قضايا المجتمع بين الفقه والقانون المغرب (2026)

تاريخ الاستلام : 2026/01/01
تاريخ رد القبول : 2026/02/10

Date of Manuscript Receipt: 01/01/2026
Date of Acceptance Notification: 10/02/2026

تجديد الخطاب الدعوي في المهجر في ضوء المقاصد الكلية للشريعة:

-مقاربة تأصيلية تحليلية-

"Renewing Da'wah Discourse in the Diaspora in Light of the Higher Objectives of Islamic Law: An Analytical and Foundational Approach"

مصطفى مفتاح

دكتوراه في الدراسات القرآنية، الكلية المتعددة التخصصات الناظور، المملكة المغربية.

ملخص:

تناول هذا البحث قضية تجديد الخطاب الدعوي في المهجر من خلال مقاربة تأصيلية تحليلية تستند إلى المقاصد الكلية للشريعة. انطلق البحث من إشكالية محورية تدور حول كيفية صياغة خطاب دعوي يوازن بين الثوابت الشرعية وخصوصيات السياق الغربي. وتوصلت الدراسة إلى أن التجديد لا يعني المساس بالأصول العقدية، بل هو تطوير في الوسائل والأساليب والأولويات بما يزيل الجمود ويحقق الهداية.

أبرز البحث دور المنهج المقاصدي في ترشيد الدعوة عبر تفعيل فقه الموازنات والمآلات، وسد الذرائع التي قد تؤدي إلى تشويه صورة الإسلام .كما استعرض البحث النموذج النبوي باعتباره مرجعية عملية في احترام الإنسان وتعزيز التعايش. وفي الجانب التطبيقي، ركزت الدراسة على مؤسستي المسجد والأسرة؛ فالمسجد منبر للبلاغ الحضاري والتعايش، والأسرة هي الحاضنة التربوية التي تحفظ الهوية الإسلامية للأجيال الناشئة في بيئة تعددية. واختتم البحث بالتأكيد على أن تجديد الخطاب ضرورة شرعية للانتقال من منطق الدفاع إلى منطق البناء القيمي والشهادة الحضارية.

الكلمات المفتاحية: تجديد الخطاب الدعوي، المقاصد الكلية، فقه المهجر، التعايش، المنهج النبوي، الهوية الإسلامية.

Abstract:

This research examines the renewal of dawah (proselytizing) discourse in Western diaspora contexts through an analytical approach based on the higher objectives (Maqasid) of Sharia. The study addresses the central problem of how to reformulate religious discourse to balance Sharia constants with the specificities of the Western context. It concludes that renewal does not imply altering creedal foundations but rather developing means, methods, and priorities to achieve effective guidance.

The study highlights the role of the Maqasid-based methodology in rationalizing dawah by activating the jurisprudence of balances and consequences (Ma'alat) and preventing actions that might distort Islam's image. Furthermore, it presents the Prophetic model as a practical reference for respecting human dignity and fostering coexistence. Applied to the mosque and the family, the research views the mosque as a platform for civilizational communication and the family as the educational cradle preserving the Islamic identity of younger generations. The paper concludes that renewing discourse is a Sharia necessity to transition from a defensive stance to one of value-building and civilizational witness.

Keywords: Renewal of Discourse, Higher Objectives (Maqasid), Diaspora Jurisprudence, Coexistence, Prophetic Methodology, Islamic Identity.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
ISSN : 3009-5131
السنة : 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد؛ فأضحى واقع المسلمين في المهجر من أكثر السياقات تعقيدا وحساسية في تنزيل الخطاب الدعوي المعاصر؛ لما يتسم به من تداخل المرجعيات الثقافية، وتعدد المنظومات القيمية، واختلاف التصورات حول الدين ودوره في المجال العام. ولم يعد الخطاب الدعوي في هذه البيئات يُقاس بسلامة مقاصده، ولا بصحة منطلقاته النظرية فحسب، بل بقدرته على تحقيق الهداية، وبناء الإنسان، وصيانة الهوية، والمساهمة الإيجابية في العمران الإنساني المشترك. وفي ظل هذا الواقع المتحوّل، باتت الحاجة ماسة إلى تجديد واع للخطاب الدعوي، تجديدٍ لا ينفصل عن أصوله ولا يخاصم عصره، ولا يُختزل في تغيير الألفاظ والأساليب، بل يمتد ليطال مناهج الفهم، وترتيب الأولويات، وفقه الواقع والمآلات.

ولا يمكن فهم تجديد الخطاب الدعوي في المهجر على أنه استجابة ظرفية لضغوط الاندماج، ولا تنازل عن الثوابت العقدية والتشريعية، بقدر ما ينظر إليه على أنه تعبير عن حيوية الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان وإنسان، ووفاء لمنهجها المقاصدي الذي يجعل حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، أساسا لبناء المجتمعات واستقرارها. فالشريعة، بما تحمله من مقاصد كلية وقيم إنسانية، لم تُشرع لتحبس في سياقات تاريخية محدودة، وإنما لتقود الإنسان في مختلف البيئات والظروف، وتمنحه القدرة على التفاعل الواعي مع واقعه مهما استجدت حوادثه وتنوعت مرجعياته وتعددت ثقافاته.

ومن هذا المنطلق، تبرز المقاصد الكلية للشريعة بوصفها الإطار المرجعي الأقدر على ضبط مسار التجديد الدعوي في المهجر؛ إذ تمثل الميزان المنهجي الذي يحقق التوازن بين الثابت والمتغير، ويحمي الخطاب من الانحراف بين طرفي الغلو والتفريط. فالمنهج المقاصدي لا يدعو إلى تجاوز النصوص ولا إلى تمييع دلالاتها، بل يسعى إلى النفاذ إلى غاياتها الكبرى، وربط الأحكام بروحها ومآلاتها، بما يضمن للخطاب الدعوي فاعلية وتأثيرا في بيئات لا تحاكم الإسلام من خلال نصوصه بقدر ما تحاكمه من خلال صورة دعاته وسلوك أتباعه.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

وفي هذا السياق، يكتسب استلهام المنهج النبوي في الدعوة أهمية مركزية؛ إذ قدم النبي ﷺ نموذجا عمليا متكاملا لخطاب دعوي جمع بين الثبات على العقيدة، والحكمة في البلاغ، واحترام الإنسان، وبناء التعايش، وتفعيل المؤسسات التربوية والاجتماعية، وفي مقدمتها المسجد والأسرة. وهو ما يجعل العودة إلى هذا النموذج، في ضوء المقاصد الكلية،

مدخلا منهجيا لتجديد الخطاب الدعوي في المهجر، وتجنيبه الوقوع في خطابات دفاعية أو تصادمية تُضعف رسالته الحضارية.

وانطلاقا من هذه الخلفية، يسعى هذا البحث إلى مقاربة قضية تجديد الخطاب الدعوي في المهجر مقاربة تأصيلية تحليلية، تستند إلى المرجعية المقاصدية، وتستحضر خصوصية السياق الغربي، وتوازن بين متطلبات الحفاظ على الهوية الإسلامية ومقتضيات العيش المشترك.

وتنطلق إشكالية هذا البحث من التساؤل المركزي الآتي: كيف يمكن تجديد الخطاب الدعوي في المهجر تجديدا مشروعا يحافظ على الثوابت الشرعية، ويستوعب خصوصيات السياق الغربي، في ضوء المقاصد الكلية للشريعة؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها: ما حدود التجديد وضوابطه بين التأصيل والتحريف؟

وما مدى قدرة المنهج المقاصدي على توجيه الخطاب الدعوي في سياق الأقليات المسلمة؟ وكيف يمكن تفعيل النموذج النبوي، مؤسساتيا وتربويا، من خلال المسجد والأسرة، لتحقيق مقاصد الدعوة في المهجر؟

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية معاصرة ذات أبعاد علمية وواقعية، تمس صميم العمل الدعوي في البيئات غير المسلمة. كما تتجلى أهميته في إبراز المنهج المقاصدي باعتباره أداة منهجية قادرة على تحقيق التوازن بين الثبات والمرونة، وتصحيح مسار الخطاب الدعوي، وتنقيته من مظاهر الغلو أو التمييع، بما يسهم في ترسيخ صورة الإسلام رسالةَ هداية وتعايش وشهادة حضارية.

ويهدف هذا البحث إلى: تأصيل مفهوم تجديد الخطاب الدعوي وضبطه بضوابطه الشرعية والمنهجية، وبيان دور المقاصد الكلية للشريعة في ترشيد عملية التجديد في سياق المهجر، وتحليل التحديات الدعوية التي تواجه المسلمين في الغرب في ضوء فقه المقاصد والمآلات، وإبراز النموذج النبوي في تجديد الخطاب الدعوي من خلال المسجد والأسرة بوصفهما مؤسستين محوريتين، وتقديم رؤية علمية متوازنة تسهم في تطوير الخطاب الدعوي وتعزيز فاعليته الحضارية.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
ISSN : 3009-5131
السنة : 2026

وقد اعتمد البحث منهجا تأصيليا تحليليا؛ حيث تم الرجوع إلى النصوص الشرعية وأقوال العلماء في تأصيل مفاهيم التجديد والمقاصد، ثم تحليل الواقع الدعوي في المهجر في ضوء هذه الأصول. كما استُخدم المنهج المقاصدي بوصفه

إطارا تفسيريا ومنهجيا لفهم النصوص وتنزيلها على الواقع، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في رصد التحديات، والاستقرائي الناقص في تتبع النماذج النبوية والتجارب الدعوية.

واقتصر البحث من حيث الموضوع على تجديد الخطاب الدعوي في سياق المهجر الغربي، ومن حيث المنهج على المقاربة المقاصدية الكلية، دون الخوض التفصيلي في الجزئيات الفقهية الخاصة بكل بلد. أما من حيث النطاق الزمني، فركز البحث على الواقع المعاصر.

ولتحقيق مراد هذا البحث ومقصوده، اعتمد الباحث خطة مشتملة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث خُصصت المقدمة لعرض الإطار العام للبحث من خلال توطئته، وإشكاليته، وبيان أهميته وأهدافه، ومنهجه وحدوده وخطته. ثم جاء المبحث الأول لتأصيل مفهوم التجديد وبيان ضوابطه الشرعية، مميزا بين التجديد المنضبط والتحريف المخل. وتناول المبحث الثاني المقاصد الكلية للشريعة بوصفها مرجعية ناظمة لتجديد الخطاب الدعوي في المهجر، فيما خصص المبحث الثالث لمعالجة تجديد مضامين الخطاب الدعوي في ضوء المنهج النبوي، مع اتخاذ المسجد والأسرة نموذجا تطبيقيا.

أما خاتمة البحث فقد تضمنت أبرز النتائج المستخلصة، وأهم التوصيات العلمية والعملية.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

المبحث الأول: مفهوم التجديد وضوابطه بين التأصيل الفقهي والتحريف.

يعد مفهوم تجديد الخطاب الديني بعامة والدعوي بخاصة من أكثر المفاهيم تداولا في الفكر الإسلامي المعاصر، غير أنه في سياق المهجر يكتسب أبعادا أكثر تعقيدا؛ حيث يتماسّ مع قضايا الهوية، والاندماج، والخصوصية الثقافية. ولضبط هذا المفهوم، وجب استجلاء حقيقته وضوابطه لتمييز التجديد المشروع عن التحريف المرفوض.

المطلب الأول: ماهية التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر.

أولاً: التجديد لغةً

التجديد في اللغة هو جعل الشيء جديداً، جاء في لسان العرب: "تجدد الشيء صار جديداً وأجده وجدده واستجده أي صيره جديداً"[1].

وهذا المعنى لا يقتضي الإحداث من العدم، ولا القطع مع الأصل، بل يفيد إحياء الموجود وردّه إلى حالته الأولى من القوة والتأثير. وعلى هذا الأساس، فإن تجديد الخطاب الديني الدعوي لا يُفهم بوصفه تغييرا لثوابت الدين أو استبدالا لمقاصده وأصوله، وإنما هو إعادة عرض المعاني الشرعية والقيم الإسلامية عرضا متجددا، يزيل ما علق بها من جمود في الفهم، أو قصور في التعبير، أو انفصال عن الواقع. فالتجديد هنا هو تجديد في الصياغة والوسائل، لا في الأصول والمضامين القطعية.

ومن ثمّ، فإن الخطاب الديني الدعوي حين يُجَدَّد وفق هذا المعنى اللغوي، إنما يُستعاد له حضوره الحيوي في وعي الناس، وتُسترجع له قدرته على الهداية والتوجيه، عبر لغة معاصرة، ومناهج فهم راشدة، ومقاصد كلية تضبط مساره، فيبقى أمينا لأصوله، متفاعلا مع سياقه، جامعا بين الثبات في المرجعية والمرونة في التنزيل.

ثانياً: التجديد اصطلاحاً.

[1] أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (711هـ)، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ. 111/03.

يمتد مفهوم التجديد في الاصطلاح الشرعي إلى أصوله المؤسسة في السنة النبوية، كما دل على ذلك قول النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا"[2]. وهو حديث أصل في مشروعية التجديد، وضابط لفهمه وحدوده ومقاصده. وقد بين شُرّاح الحديث أن المقصود بالتجديد ليس إحداث دين جديد، ولا تغيير أصول الشريعة وثوابتها، وإنما هو إحياء ما اندرس من معالم الدين في الاعتقاد والعمل، وإعادة تنزيل أحكامه ومقاصده في واقع الناس، مع إزالة ما علق به من بدع ومحدثات شوهت صفاءه، أو صرفت الناس عن هديه القويم. وفي هذا المعنى يقول صاحب

عون المعبود: "والمقصود بذلك تجديد ما اندرس من الدين، وإلا فإن الدين وافٍ، وكامل. فالمقصود تجديد ما اندرس منه بسبب ما حصل من فتن وضلالات وانحراف عن الجادة، فيهيئ الله من أهل العلم من يقوم ببيان الحق ونصرته والذب عنه، ومن يقوم ببيان الباطل والتحذير منه وبيان ضرره وخطره"[3].

وعليه، فإن التجديد في الاصطلاح الشرعي هو حركة إصلاحية داخل المنظومة الدينية ذاتها، تقوم على رد الخطاب والممارسة إلى أصولهما الصحيحة، وربط النصوص بمقاصدها الكلية، وتنقية الفهم الديني من الانحرافات التأويلية والسلوكية، بما يحقق للدين حضوره الفاعل في حياة الأمة، ويصون ثوابته، ويجدد وسائله وأساليب بلاغه وتنزيله.

المطلب الثاني: التجديد بين الوسائل والأساليب والأصول والقطعيات.

يعد ضبط مفهوم التجديد من أهم القضايا المنهجية في الخطاب الديني المعاصر؛ إذ كثيرا ما يقع الخلط بين ما يقبل التغير والتطوير بحكم الزمان والمكان، وبين ما يمتنع عليه التبديل والتصرف لكونه من صميم الوحي وأصول الدين. ومن هنا تأتي أهمية التمييز الدقيق بين التجديد في الوسائل والأساليب، والثبات في الأصول والقطعيات.

أولا: مشروعية تغير الخطاب بتغير الملابسات لا بتغير المرجعيات.

---

[2] أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (275 هـ)، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي ـ بيروت. كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، حديث رقم: 4293. 178/04.

[3] أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (1329هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1415 هـ. 260/11.

مما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة السياق وتنوع الخطاب مع وحدة المصدر من القواعد المنهجية الكبرى في الشريعة الإسلامية، وهو ما أكده عدد من علماء العصر عند حديثهم عن التجديد المنضبط، وفي هذا السياق، يقرر الشيخ يوسف القرضاوي رحمه الله في كتابه «خطابنا الإسلامي في عصر العولمة» أن أقوى دليل على مشروعية تنوع الخطاب الديني وتجدد صِيَغه هو القرآن الكريم نفسه؛ إذ جاء خطابه في المرحلة المكية مغايرًا لخطابه في المرحلة المدنية مضمونا وأسلوبا، مع وحدة المصدر وثبات المرجعية. فقد انصبّ الخطاب المكي على تأسيس العقيدة وترسيخ التوحيد، ومواجهة الشرك والانحراف، فجاء أسلوبه قويًّا مؤثرًا، يخاطب القلوب ويستنهض الوجدان في سياق يغلب عليه الاستضعاف والمكابرة العقدية. أما الخطاب المدني، فقد توجّه إلى بناء الجماعة المؤمنة وتنظيم شؤونها، فغلب عليه الطابع التعليمي والتشريعي، وخاطب العقول بهدوء واتزان، بما يناسب مرحلة التمكين النسبي واستقرار المجتمع، يقول رحمه الله: "وسر

تغير الخطاب هنا وهناك: أن سور القرآن مكية ومدنية تراعي المخاطب وتكلمه بما يناسبه: القرآن المكي يخاطب -أولًا- المشركين المناوئين لعقيدة التوحيد، والجاحدين لنبوة محمد والمتطاولين عليه، ولذا ساد الخطاب لغة الشدة والسخونة. وأما القرآن المدني فهو يخاطب الجماعة المؤمنة الجديدة، التي يكلفها بالأوامر والنواهي، والتوجيهات والتشريعات، ولذا ساد الخطاب لغة الهدوء والتعليم. ومن قرأ سورة مدنية كسورة البقرة، وسورة مكية كسورة الشعراء، يتبين له الفرق في الخطاب واضحًا بين السورتين في المضمون وفي الأسلوب"[4].

وهذا التنوع القرآني في الخطاب لا يدل بحال على تغير في الأصول أو مساس بالثوابت، وإنما يكشف عن منهج رباني في مراعاة السياق والواقع وحال المخاطَبين، وهو ما يشكل أصلا منهجيا بالغ الأهمية في تجديد الخطاب الدعوي، لاسيما في واقع المسلمين في المهجر، حيث تختلف البيئات الثقافية، وتتنوع المرجعيات الفكرية، وتتعدد أنماط التلقي والتفاعل. وفي هذا السياق، ينبغي التنبيه على أن التجديد المشروع ليس اختراعًا لدين جديد، ولا تكييفا للوحي وفق أهواء العصر والثقافات، وإنما هو إعادة تقديم الدين على النحو الذي كان عليه في صفائه الأول، بتنقيته من التحريف والغلو والتفلت، ورده إلى منهج السلف الصالح في الفهم والتلقي والانقياد. وهو تجديد يعيد الثقة بالدين، ويجعل الناس يقبلون عليه قبولا واعيا، قائما على الفهم والالتزام، لا على التسيب أو المساومة على الثوابت.

---

[4] يوسف القرضاوي، *خطابنا الإسلامي في عصر العولمة*، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2004م، ص 24.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
ISSN : 3009-5131
السنة : 2026

وعند تنزيل هذا التصور على الخطاب الدعوي في المهجر، يتبين أن التجديد المطلوب لا يكون في مضمون العقيدة ولا في القطعيات الشرعية، بل في طريقة عرض الإسلام ودعوته، وترتيب أولوياته، واختيار لغته وأدواته؛ بحيث يُقدَّم الإسلام بوصفه رسالة هداية عالمية، قادرة على مخاطبة الإنسان المعاصر، دون أن تفقد أصالتها أو تنفصل عن جذورها. فالداعية في المهجر مطالب بأن يستحضر فقه الأقليات، وفقه المقاصد، وفقه المآلات، مع التزام صارم بمرجعية الوحي.

ومن ثمّ، فإن القرآن الكريم يرشد الأمة من خلال تنوع خطابه المكي والمدني إلى قاعدة منهجية كبرى يمكن اعتمادها أساسا للتجديد الدعوي في المهجر، وهي: ثبات المضمون العقدي والتشريعي، ومرونة الأسلوب الدعوي والتبليغي. وبهذا يتحقق التوازن المنشود بين الحفاظ على الهوية الإسلامية، والقدرة على التواصل الفعال مع المجتمعات غير المسلمة، بما

يعزز حضور الإسلام رسالة وقيما، لا مجرد شعارات أو ردود أفعال بعيدة عن مسايرة ومعالجة قضايا الواقع ومستجداته وتقلباته.

ثانيا: التفريق بين الوحي والتراث أساس كل تجديد منضبط في الخطاب الدعوي في المهجر.

مما ينبغي أن يستحضر في سياق الحديث عن التجديد في الخطاب الديني بعامة والدعوي بخاصة في سياق المهجر قضية التفريق بين الوحي المعصوم الكامل والمنزه والتراث البشري النسبي؛ ذلك أن الداعية هناك يعمل في بيئة حضارية وثقافية مغايرة، تفرض عليه تحديات فكرية وضغوطا معرفية تدفع بعض الخطابات إلى محاولة التكيف غير المنضبط مع الواقع الغربي. وقد نبّه جمهرة من العلماء والباحثين إلى أن كثيرًا من دعاوى التجديد تنشأ من الخلط بين الوحي والتراث، فيُتعامل مع النصوص الشرعية بوصفها موروثا ثقافيا قابلا لإعادة الصياغة وفق المعايير السائدة في الحضارة الحديثة، وهذا أمر من الخطورة بمكان يجب التنبيه عليه عند الحديث عن التجديد، حيث إن "التراث عبارة عن الإنتاج

الثقافي - بأعم مدلولات كلمة ثقافة - الذي تركه لنا الأسلاف، أو هو نتاج تفاعل اجتهادات الأسلاف مع الوحي. أما الوحي فهو ليس من التراث لأنه معصوم عن الخطأ"[5].

وفي واقع المهجر، يتجلى هذا الخلل حين يُطالَب الخطاب الدعوي بتأويل النصوص القطعية أو تمييع دلالاتها بحجة الاندماج أو مراعاة الخصوصيات الثقافية، مع أن الوحي في حقيقته ليس جزءا من التراث، بل هو مرجعية مطلقة كاملة معصومة عن الخطأ، لا يجوز إخضاعها للذوق الحضاري الغالب أو للضغوط الاجتماعية. أما التراث الدعوي والفقهي، فهو مجال واسع للاجتهاد والمراجعة، ويجوز فيه الأخذ والرد، بما يحقق المقاصد الشرعية في السياقات الجديدة.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أيضا هو أن العائق الحقيقي أمام تماهي المسلمين في الغرب مع الحضارة السائدة ليس التراث، وإنما العقيدة الإسلامية بما تحمله من تصورات كلية وقيم أخلاقية وتشريعية مغايرة. ومن هنا، فإن تجديد الخطاب الدعوي في المهجر لا يكون أبدا بتعطيل هذه العقيدة أو إعادة تفسيرها لتنسجم مع الواقع، بل بتقديمها تقديما واعيا، يُظهر قدرتها على الإجابة عن أسئلة الإنسان المعاصر ومستجدات واقعه وتطورات مختلف مناحي حياته، وتحل مشاكله، وتحقق له الحياة الطيبة، من غير أن تفقد مرجعيتها أو خصوصيتها.

ثالثا: مجالات التجديد المشروع وحدوده في الخطاب الدعوي في المهجر.

وانطلاقًا من هذا الضبط المنهجي، تتحدد مجالات التجديد المشروع في الخطاب الدعوي في المهجر ضمن دوائر متعددة يمكن إجمالها في ثلاث دوائر كبرى كلها تخدم حفظ الدين وبناء الهوية في بيئة تعددية مفتوحة:

- نشر العلم الشرعي الصحيح وإحياء ما اندرس من معالم الإسلام، وذلك بتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الدين، سواء لدى المسلمين أنفسهم ولا سيما الأجيال الناشئة أو لدى غير المسلمين. فالتجديد هنا يتمثل في تبسيط الخطاب، واختيار اللغة المناسبة، وربط الأحكام بمقاصدها، لا في إسقاطها أو تجاوزها، مع مراعاة مبدأ الوسطية الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثوابت والمتغيرات، وهو الذي يبشر ولا ينفر، ويسر ولا يعسر. غير أن "التيسير الذي يتبناه الخطاب الإسلامي، لا يعني التفريط في أصول الدين وثوابته، أو التهاون في أركانه وقواعده، بل إننا في الوقت الذي ننادي فيه بالتيسير في الفروع، ننادي بالتشديد في الأصول، ونعني بالأصول: أركان العقيدة، وأركان العبادة، وأمهات الفضائل،

[5] عبد الكريم البكار، *تجديد الخطاب الإسلامي: الرؤى والمضامين*، الرياض: دار العبيكان، الطبعة الثانية، 2006م، ص 15.

وقواطع الأحكام، وما عُلم من الدين بالضرورة، وما أجمعت عليه الأمة إجماعاً يقينياً؛ فهذه هي ثوابت الإسلام التي تجسد وحدة الأمة الفكرية والشعورية والعملية، وبغيرها تفقد الأمة ذاتيتها، وتتلاشى شخصيتها، وتذوب في غيرها من الأمم"[6].

- تنقية الخطاب الدعوي من البدع والانحرافات والسلوكيات المشوِّهة لصورة الإسلام: إن من أهم مقتضيات التجديد الدعوي في سياق المهجر ضرورة تنقيته من الشوائب العقدية والسلوكية التي تحقق الفرقة عوض لم الشمل والوحدة، سواء تلك المتأتية من موروثات ثقافية لا سند لها من الشرع أصلا، أو الناتجة عن مواقف انفعالية متشددة أفرزتها أجواء الصراع الحضاري (التعصب المذهبي عقيدة وفقها). وتتضاعف أهمية هذا المسلك في البيئات غير المسلمة، حيث لا يُنظر إلى الإسلام غالبًا من خلال نصوصه ومصادره، بل من خلال ممارسات أتباعه وخطاب دعاته. ومن ثمّ، فإن المسلم في المهجر وبالأخص الداعية والعالم يتحول بحكم الواقع إلى شاهد حضاري وسفير قيمي عن دينه. ويترتب على ذلك أن يكون الالتزام بأخلاق الإسلام، واستحضار مقاصده السمحة في القول والعمل، مدخلا أصيلا من مداخل التجديد الدعوي، وسبيلا فعالا إلى تصحيح الصورة، وتحقيق مقاصد الشريعة في الهداية والتزكية والعمران.

- التمسك بالشريعة في كليتها مع استيعاب المستجدات والنوازل الخاصة بسياق الأقليات المسلمة، وذلك عبر تفعيل الاجتهاد المؤصل القائم على النصوص الكلية، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة، وفقه المآلات[7].

أما تجاوز هذه الحدود بجعل الواقع الغربي حكما على النص، أو العقل الإنساني معيارا فوق الوحي فإنه يفضي إلى أخطار جسيمة في سياق المهجر، من أبرزها: ذوبان الهوية الإسلامية، وقطع الصلة بالتراث العلمي الرصين، وتحويل الخطاب الدعوي من خطاب هداية وشهادة حضارية إلى خطاب تبريري دفاعي فاقد للثقة والفاعلية.

وبذلك، يكون التجديد المنشود للخطاب الدعوي في المهجر هو تجديد في الوسائل واللغة والأولويات، لا في العقائد والقطعيات، وتجديد في الفهم والتنزيل، لا في المرجعية والمصدر. وبهذا وحده يمكن للدعوة في المهجر أن تجمع بين الوفاء للوحي، والانفتاح الواعي على الواقع، وأن تؤدي دورها بوصفها شهادة حضارية، لا مجرد خطاب تكيّف أو ذوبان.

---

[6] يوسف القرضاوي، *خطابنا الإسلامي في عصر العولمة* –مرجع سابق–، ص 146.

[7] محمد بن شاكر الشريف، *تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف*، الرياض: مجلة البيان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، ص 26.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

المبحث الثاني: المقاصد الكلية مرجعية ناظمة لتجديد الخطاب الدعوي في المهجر

إن تجديد الخطاب الدعوي في سياق المهجر يعد استجابة واعية لسنن الشريعة في خلودها، ولاقتضاء تنزيلها في واقع متحوّل تتشابك فيه المرجعيات الثقافية والقيمية. فالشريعة التي صلحت لقيادة الإنسان في تنوع أمكنته وأزمنته، إنما اكتسبت هذه الصلاحية من كونها قائمة على مقاصد كلية، تضبط الفهم، وترشد التنزيل، وتحفظ التوازن بين ثبات النص وحركية الواقع مهما تقدمت وتعددت وتنوعت وتعقدت.

ويمثل المنهج المقاصدي، باعتباره العلم الكاشف عن غايات التشريع ومراميه، والإطار المرجعي الجامع الذي يمنح عملية التجديد مشروعيتها الشرعية، ويقيها من الانزلاق إلى التفريط باسم التيسير، أو الجمود باسم المحافظة. ومن ثم، فإن الخطاب الدعوي في المهجر لا يُطالَب بالخروج عن النصوص، وإنما يُدعَى إلى النفاذ إلى مقاصدها، والانتقال من أسر القراءة الحرفية الجزئية إلى أفق الاجتهاد المقاصدي الذي يراعي خصوصية السياق الغربي، دون أن يفقد بوصلته العقدية والأخلاقية.

أولًا: المرجعية المقاصدية: من جمود النص إلى حيوية الغاية.

أصّل الإمام الشاطبي في «الموافقات» لقاعدة مركزية مفادها أن المقاصد هي روح الأحكام، وأن الأعمال الشرعية لا تستمد قيمتها من صورها المجردة، بل من المعاني التي شُرعت لأجلها، يقول رحمه الله: "الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها، وإنما المقصود منها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها؛ فالأعمال أرواحها النيات، والنيات هي المقاصد، فإذا خلت الأعمال عن المقاصد صارت كالأجساد التي لا أرواح فيها"[8]. وبناء على هذا التأصيل، فإن الخطاب الدعوي في المهجر إذا انفصل عن مقاصده، تحول إلى خطاب شكلي، يكرس الاغتراب بدل أن يعالجه، ويعمق سوء الفهم بدل أن يبدده.

1. من خطاب الفروع إلى خطاب الأصول:

[8] أبو إسحاق الشاطبي (790هـ)، *كتاب الموافقات*، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م. 44/03.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

يؤكد الطاهر بن عاشور أن المقصد العام من التشريع يتمثل في حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحها، من خلال تحقيق المصالح ودرء المفاسد في مختلف مجالات الحياة. يقول رحمه الله: "المقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمة، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان"[9]. وانطلاقًا من هذا التصور الكلي، يصبح من الضروري أن يعيد الخطاب الدعوي في المهجر ترتيب أولوياته، فيتجه إلى إبراز الكليات الكبرى للشريعة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، باعتبارها القاسم المشترك الإنساني الذي تتقاطع عنده القيم الدينية مع الضمير الإنساني العام. أما الانشغال المفرط بالجزئيات الخلافية والتفاصيل الفرعية، دون تمهيد أصولي وقيمي، فإنه لا يراعي خصوصية السياق الثقافي الغربي، ولا يخدم صورة الإسلام ولا رسالته.

2. فقه الموازنات والأولويات في سياق المهجر.

إن فقه المقاصد لا يكتفي بتحديد الغايات، بل يمد الداعية بأداة منهجية لترتيب الخطاب، عبر فقه الموازنات وتقدير الأولويات، ذلك أن هذا الفقه هو الذي يحدد للدعاة ما يُقدم وما يُؤخر، وما يُشدد فيه وما ييسر، خصوصا في واقع

الأقليات المسلمة. فإبراز الجوهر الأخلاقي للإسلام، ومقاصده في العدل، والرحمة، والكرامة الإنسانية، والتعايش السلمي، أولى من إثارة القضايا الخلافية أو التركيز على المظاهر الشكلية التي قد تحجب حقيقة الرسالة بدل أن تكشف عنها. وفي هذا السياق، يقرر ابن عاشور أن صلاح الأعمال إنما يُقاس باعتبار المصلحة والمفسدة الغالبتين، وأن الترجيح بينهما أصل شرعي معتبر، مستدلا بقبول النبي ﷺ وأصحابه بشروط صلح الحديبية، رغم ما فيها من تنازلات ظاهرية، ترجيحًا لمصلحة الأمن والسلم، يقول رحمه الله: "أصل نظام صلاح الأعمال النظرُ إلى المصلحة والمفسدة المطروحتين أو الغالبتين"[10]. كما يقرر في موضع آخر[11] أن الشريعة إنما تسعى إلى تحقيق مقاصدها في عموم الأمة دون حرج أو مشقة،

---

[9] مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: مُحَمَّد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر1425 هـ – 2004 م. 122/02.

[10] مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، –مرجع سابق–: 706/01.

[11] نفسه: 563/02.

وأنه إذا تعارضت المصالح قُدِّمت أعظمها، وإذا تعارضت المفاسد دُرِئت أرجحها، فإن تساوت كان التخيير. وهذا الميزان المقاصدي هو ما يحتاجه الخطاب الدعوي في المهجر، حيث تتشابك الاعتبارات الدينية بالواقع القانوني والاجتماعي، وتتطلب المعالجة حكمة وتدرجا.

لذلك حدد الشارع مصالح الخلق وفق نظام مُحَكم وميزان مضبوط يراعي تقديم المصالح الحقيقية على المصالح الخيالية، وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة، وتقديم المصالح الكلية والقطعية على المصالح الجزئية والظنية أو الاحتمالية، وتقديم مصالح الجسد والروح والدنيا والآخرة على مصالح الجسد فقط، أو مصالح الدنيا فقط[12].

وفي السياق نفسه، يؤكد الشيخ القرضاوي رحمه الله أن من الخطأ المنهجي مخاطبة الناس بالفروع قبل تثبيت الأصول، أو الانشغال بالنوافل قبل ترسيخ الفرائض، إذ يقول: "ليس من الحكمة: أن نكلم الناس في إحدى الفرعيات، وهم يخالفون في إثبات الأصول نفسها، كأن تدعوهم إلى صدقة التطوع، وقد منعوا ركن الزكاة، أو إلى صلاة الضحى، وقد ضيعوا صلاة الفريضة. أو تكلمهم في الأوامر والنواهي قبل أن تثبت العقيدة أولاً"[13].

وعليه، فإن تجديد الخطاب الدعوي في المهجر، حين يستند إلى المرجعية المقاصدية، يتحول من خطاب دفاعي أو تصادمي إلى خطاب شاهدٍ على القيم، وبانٍ للثقة، ومجسد لروح الإسلام في بعدها الإنساني والحضاري، دون تفريط في ثوابته ولا ذوبان في غيره، بله تحقيق حياة طيبة قوامها بعد الإيمان والعمل الصالح التعايش ومسايرة الواقع بمختلف مستجداته وتعقيداته وظروفه.

ثانيًا: المنهج المقاصدي أداة لتفكيك تحديات المهجر.

من المسَلم به أن المسلم يواجه في سياق المهجر جملة من التحديات المركبة، تتداخل فيها الضغوط الفكرية والاجتماعية والقانونية، في ظل هيمنة العولمة، وتصاعد النزعة العلمانية، وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا. وفي هذا الواقع المتشابك، لا يكفي الخطاب الدعوي أن يستند إلى صحة الدليل مجردة عن شروط التنزيل، بل يتعين عليه أن يتسلّح بمنهج يوازن بين الثابت والمتغير، ويضبط حركة الدعوة بميزان الحكمة والمصلحة. وهنا يتجلى المنهج المقاصدي بوصفه

---

[12] نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2001م. ص43.

[13] يوسف القرضاوي، *خطابنا الإسلامي في عصر العولمة* -مرجع سابق-، ص 36.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

أداة تحليلية وتنزيلية، تُسهم في تفكيك هذه التحديات، وتمنح الخطاب الدعوي قدرة على التكيّف الواعي، وذلك من خلال:

- **اعتبار المآلات: بوصلة الخطاب في بيئة التعدد.**

يُعد النظر في المآلات من أدق الأدوات المقاصدية وأكثرها أثرًا في ضبط الخطاب الدعوي في المهجر؛ إذ لا يُحكم على الفعل الدعوي بصحته في ذاته بقدر ما يُنظر إليه من خلال ما يؤول إليه عند تنزيله في واقع مغاير ثقافيا وقيميا. وقد أصل الإمام الشاطبي لهذا المبدأ تأصيلا محكما بقوله: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعا لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى المفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون"[14].

وعليه، فإن تجديد الخطاب الدعوي يقتضي من الداعية أن يدرس مآل الكلمة قبل إلقائها، وأثر الخطاب قبل بثّه؛ فإذا كان التمسك بأسلوب وعظي معين، أو إثارة قضية فرعية في غير محلها، سيؤول إلى تنفير الناس من الدين، أو إلى تشويه صورة الإسلام، أو إلى إلحاق ضرر معتبر بالجاليات المسلمة، فإن المقصد الشرعي يوجب تعديل هذا الخطاب أو

العدول عنه. ما دام المقصد العام من التشريع حفظ نظام الأمة واستدامة صلاحها، ولا يتحقق هذا المقصد بخطابٍ يُفضي إلى الحرج أو الفتنة أو الاستعداء المجتمعي.

إن الخطاب الدعوي المقاصدي في المهجر خطابٌ يستحضر أن صحة القول لا تنفصل عن سلامة مآله، وأن المصلحة المتوهَّمة إذا آلَت إلى مفسدة راجحة سقط اعتبارها، تحقيقا لقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

- **سد الذرائع: حماية الوجود الإسلامي من الاستدراج.**

[14] أبو إسحاق الشاطبي 790هـ، *كتاب الموافقات*، –مرجع سابق–. 177/05.

يمثل مبدأ سد الذرائع في سياق المهجر أداة وقائية تحمي الخطاب الدعوي من الانزلاق نحو مآلات تُقوِّض مقاصده وتُضعف أثره. وليس سد الذرائع تضييقا على الدعوة أو تقييدا لحريتها، بل هو منع لما ظاهره الجواز ومآله الإفساد. يقول نور الدين الخادمي -وهو يبين حقيقة الذرائع سدا وفتحا-: "سد الذرائع: هي سد الوسائل المفضية إلى تعطيل المقاصد وتضييعها. والوسائل نوعان: الوسائل التي يجب سدها وهي ما عبرنا عنه بسد الذارئع. والوسائل التي يجب فتحها وهي المعبر عنها بفتح الذرائع، أي فتح الطرق والسبل التي تؤدي إلى تحقيق المصالح والمنافع"[15].

والمعنى نفسه أبرزه قبل ذلك الشيخ الطاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الشريعة الإسلامية[16] حين قرر أن الأحكام الشرعية تنقسم إلى مقاصد ووسائل، وأن قيمة الوسيلة تُقاس بقيمة ما تفضي إليه؛ فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذلها. ومن ثمّ، فإن الخطاب الدعوي في المهجر مطالب بأن يزن وسائله التعبيرية والإعلامية بميزان المقاصد، لا بميزان الحماسة أو ردود الأفعال.

ويتجلى سدّ الذرائع عمليا في تجديد الخطاب من خلال تجنب العبارات المستفزّة، أو الأدعية الصدامية، أو المصطلحات الإقصائية التي قد تُتخذ ذريعة لتضييق الحريات الدينية على المسلمين، أو لتغذية خطاب الكراهية والإسلاموفوبيا. فالقاعدة المقاصدية تقرر أن «الوسائل لها أحكام المقاصد»، وكل وسيلة خطابية تُفضي إلى تشويه صورة الإسلام أو تعريض المسلمين للخطر هي ذريعة واجب سدّها، واستبدالها بخطاب الحكمة والموعظة الحسنة، الذي يراعي طبيعة المخاطب، ويخاطب فطرته قبل أن يصادم مواقفه.

- **الموازنة بين سدّ الذرائع ومقصد التيسير.**

مما تجدر الإشارة إليه والتنبيه عليه في هذا السياق، هو أن الإبداع الحقيقي في تجديد الخطاب الدعوي في المهجر لا يكمن في التوسع غير المنضبط في سد الذرائع بما يؤدي إلى تضييق واسع يقطع مصالح معتبرة، وإنما في تحقيق التوازن الدقيق بين المنع الوقائي ومقصد التيسير. وهنا تتجلى عبقرية المنهج المقاصدي في قدرته على الجمع بين حفظ الدين ورفع الحرج عن المكلفين.

---

[15] نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، –مرجع سابق–: ص25.

[16] مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية –مرجع سابق– 400/03.

فبينما يُسد باب الذرائع المفضية إلى الفتنة أو الاستعداء، يُفتح باب التيسير تحقيقا لمصلحة بقاء المسلم متمسكا بدينه في بيئة ضاغطة. ذلك أن الخطاب المنشود هو الذي يتبنى فقه التيسير في الفتوى، والتبشير في الدعوة، اقتداء بالمنهج النبوي الذي جعل اليسر والسماحة أصلا من أصول التشريع. فالشريعة كما تقرر نصوصها الكلية مبناها على رفع الحرج، والتخفيف، والرحمة، لا على التعقيد والتشديد. يقول الدكتور يوسف القرضاوي رحمه الله - مقررا ما سبق من المعاني-: "ومن هنا كان على خطابنا الإسلامي أن يراعى هذه الطريقة النبوية، فيتخذ في مجال الآراء الفقهية المتعلقة بأحوال الفرد فيما يأكل ويشرب ويلبس ويعمل ويروح عن نفسه، أو بأحوال الأسرة من الزواج والطلاق وما يتعلق بهما، أو بالمجتمع وسياسته واقتصاده وقوانينه ومعاملاته، وعلاقاته الدولية خط التيسير لا التعسير، والتسهيل لا التعقيد والتشديد. وذلك لجملة الأسباب: أولها أن الشريعة مبناها على اليسر ورفع الحرج والتخفيف والرحمة والسماحة كما دلت على ذلك النصوص الغزيرة والوفيرة"[17].

وعليه، فإن الخطاب الدعوي في المهجر مطالب بأن يكون أداة بناء واستقرار نفسي واجتماعي للمسلمين، لا مصدر قلق أو شعور بالاغتراب الديني، وأن يوازن بين حفظ الهوية الدينية ومتطلبات العيش المشترك، دون تنازل عن الثوابت أو تصادم غير محسوب مع الواقع.

المبحث الثالث: تجديد مضامين الخطاب الدعوي في المهجر على ضوء المنهج النبوي: المسجد والأسرة نموذجًا

يواجه الخطاب الدعوي في المهجر تحديات مركبة، ناتجة عن سياقات التعدد الديني والثقافي، وحساسية تمثُّل الإسلام في الفضاء العام. وهو ما يجعل استحضار المنهج النبوي في التعامل مع غير المسلمين ضرورة منهجية، لا مجرد

استئناس تاريخي. وقد دلت التجربة النبوية على أن الدعوة لا تقوم على الخطاب اللفظي وحده، بل على تنزيل القيم داخل مؤسسات التأثير الاجتماعي، وفي مقدمتها المسجد والأسرة، بوصفهما مجالين مركزيين لبناء الصورة الأخلاقية للإسلام وترسيخ مقاصده في الواقع المعاش.

المطلب الأول: المسجد في المنهج النبوي: من فضاء تعبدي إلى منبر للتعايش والبلاغ الحضاري.

---

[17] يوسف القرضاوي، *خطابنا الإسلامي في عصر العولمة* –مرجع سابق– ص .143

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

لا تخفى على أحد وظائف المسجد في المنهج النبوي، فهو مؤسسة محورية في بناء الإنسان والمجتمع، ولم يكن المسجد قط في التصور الإسلامي فضاء منغلقا على الشعائر التعبدية المجردة، بل كان قلبا نابضا ومحركا أصيلا للحياة العامة، ومنطلقا لصياغة القيم، وتوجيه السلوك، وترسيخ معاني الاستخلاف والعمران. فقد أسّس النبي ﷺ المسجد ليكون مدرسة تربوية، ومنبرا دعويا، ومجالا للحوار والتواصل، وفضاء جامعا تتلاقى فيه الأبعاد الروحية والأخلاقية والاجتماعية والحضارية في آن واحد.

وانطلاقًا من هذا الفهم الشمولي، تبلور الخطاب الدعوي في المسجد النبوي خطابا راقيا يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة، ويؤسَّس على الاحترام العميق للإنسان بوصفه مخلوقا مكرما، بغضّ النظر عن انتمائه أو خلفيته الثقافية والدينية. كما أسهم هذا الخطاب في ترسيخ ثقافة التعايش، وجعل من المسجد منصة للبلاغ الحضاري، يعكس سماحة الإسلام، وقدرته على الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع الآخر. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز معالم التحول الوظيفي للمسجد في المنهج النبوي من خلال الوقوف عند احترام الإنسان كأساس للخطاب الدعوي في المسجد، ثم بيان التعايش بوصفه قيمة مركزية تؤطر الخطاب المسجدي وتمنحه بعده الإنساني والحضاري.

أولًا: الاحترام أساس الخطاب الدعوي في المسجد

يؤسس المنهج النبوي خطابَه الدعوي على احترام الإنسان لكونه إنسانا مكرما بصرف النظر عن دينه وعقيدته وثقافته وجنسه ولونه وعرقه، وهو احترام لا ينبع من مجاملة خطابية ولا من تمييع للحقيقة، بل من وعي رسالي عميق بمقاصد الدعوة ووظيفة البلاغ. وقد تجلى هذا الأصل بوضوح في أسلوب النبي ﷺ في حواره مع غير المسلمين، حيث جمع بين اليقين بالحق، والإنصاف في الخطاب، والتلطف في العرض، واجتناب الإقصاء والتعالي. ومن أبلغ ما يُستدل به في هذا السياق قولُه تعالى :﴿ قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين.﴾ سبأ: 24

وهو أسلوب قرآني رفيع يُشرك المخاطَب في عملية التفكير، ويستدعي العقل إلى المراجعة الهادئة، دون أن يتضمن شكا في الحقيقة، بل يعكس سموا أخلاقيا في عرضها، ويؤسس لخطاب حواري راشد.

ومن صور هذا الاحترام في منهج الدعوة النبوية، تأكيد وحدة المصدر الإلهي للرسالات، وربط المخاطَبين من أهل الكتاب بجذرهم الإيماني المشترك، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

ءَامَنَّا بِالذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: 46]. كما قرر الإسلام مبدأ الإيمان بجميع الرسل دون تفريق، باعتباره أساسًا جامعًا للخطاب الإيماني، قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوَ اَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَي ٱلذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَاۚ أَنتَ مَوْلِيٰنَا فَانصُرْنَا عَلَي ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَۗ﴾ [البقرة: 285].

ولا يكتمل مفهوم الاحترام في الخطاب الدعوي إلا بالإنصات الحقيقي للمخالف، وهو خُلُق نبوي راسخ؛ إذ كان النبي ﷺ يمنح مخالفيه كامل الحق في التعبير عن آرائهم، حتى وإن كانت عروضهم مرفوضة عقلا أو شرعا. ويُعد حواره ﷺ مع عتبة بن ربيعة نموذجا بالغ الدلالة[18]، حيث استمع النبي ﷺ في هدوء واتزان إلى عرض تضمن اتهامات ومساومات دنيوية، دون مقاطعة أو انفعال، بل خاطبه بكنيته: «قل يا أبا الوليد أسمع»، في تلطفٍ إنساني يُلين القلوب ويكسر حدة الخصومة.

ولما فرغ عتبة من كلامه، لم يبادره النبي ﷺ بالرد قبل أن يستأذنه بأدب: «أقد فرغت يا أبا الوليد؟» ثم شرع في عرض الدعوة عرضا قرآنيا خالصا بتلاوة مطلع سورة فصلت[19]، فكان للقرآن أثره العميق في نفس عتبة، حتى عاد إلى قومه موقنا بأن هذا الكلام ليس من جنس كلام البشر. ويكشف هذا الموقف عن منهج دعوي متكامل، قوامه: حسن الاستماع، وضبط النفس، واحترام المخاطَب، وتقديم الحجة في أسمى صورها.

ويمثل هذا الأصل النبوي ركيزة منهجية حاسمة في تجديد الخطاب المسجدي في سياق المهجر؛ إذ لم يُنشأ المسجد ليكون منبر إدانة أو ساحة صدام، وإنما ليغدو فضاء للبيان الراشد، يخاطب العقول بميزان الحكمة، ويؤسس لثقافة الحوار، ويسهم في بناء التعايش، وترسيخ البلاغ الحضاري للإسلام في مجتمعات التعدد والاختلاف.

غير أن المؤسف أن التعصب للرأي، ولا سيما في مسائل الخلاف الفرعية التي لا يترتب عليها تصحيح ولا تبديع ولا إبطال، قد ألقى بظلاله على الخطاب المسجدي في غير موضع من سياق المهجر، فأفقده كثيرا من فاعليته حتى في التأثير في المسلمين أنفسهم فضلًا عن غيرهم. ويتجلى ذلك بوضوح في عدد من خطب الجمعة والدروس الوعظية التي يُفترض أن

---

[18] أبو مُحَمَّد، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (213هـ)، *السيرة النبوية*، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ - 1955 م: 39/1.

[19] راغب السرجاني، *فن التعامل النبوي مع غير المسلمين*، دار أقلام القاهرة 2010م. ص77.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

تكون جامعة للكلمة، مرمِّمة للوحدة، فإذا بها تُستنزف في إثارة الخلافات الفقهية الجزئية، أو في الانتصار لاتجاهات عقدية بعينها على حساب غيرها.

وبعبارة أدق، فإن كثيرا من الخطابات الدعوية لم تستلهم النموذج النبوي في احترام المخالف، حتى وإن كان داخل الدائرة الإسلامية، ناهيك عن غير المسلم؛ إذ يُلاحظ أحيانا تخصيص حيز غير يسير من الخطب للدعاء على مجتمعات احتضنت المسلمين، ومنحتهم الأمان والإقامة، وهو ما يناقض مقاصد الدعوة، ويشوه صورة الخطاب الإسلامي، ويقوض رسالته الحضارية. وهو ما يقتضي اليوم وعيا تجديديا جادا، يتمثل في تجديد لغة الخطاب المسجدي، وتكوين دعاة المستقبل على فقه الحوار وآدابه ومقاصده، وإعادة توجيه وظيفة المسجد في المهجر ليكون فضاء للتواصل الحضاري وبناء الثقة كما كان عليه في العهد النبوي، لا موقعا للاستقطاب الحاد أو تكريس الانقسام والتعصب لمسائل الخلاف الفرعية.

ثانيا: التعايش قيمة مركزية في الخطاب المسجدي

جسّد النبي ﷺ التعايش بوصفه ممارسة مؤسسية واعية، لا مجرد خُلُق فردي أو موقف شخصي عابر، فكان التعايش في سيرته جزءا من بناء الدولة، وتنظيم المجتمع، وتدبير الاختلاف الديني والثقافي. والمتتبع للسيرة النبوية يقف يقينا على صفحات مشرقة في حسن تعامله ﷺ مع مخالفيه من غير المسلمين، حيث ضرب أروع الأمثلة في العدل، والتسامح، وقبول التعدد، واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية، على اختلاف الملل والمعتقدات والأوطان.

ومن أبرز صور هذا التعايش المؤسسي ما كان من تعامله ﷺ مع القبائل المسيحية العربية، ولا سيما نصارى نجران، بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية؛ إذ قبل بوجودهم في كنف الدولة، وعقد معهم معاهدات ضمنت لهم الأمن، وحرية الاعتقاد، وممارسة شعائرهم الدينية دون إكراه أو تضييق. وقد جاء في معاهدة النبي ﷺ لأهل نجران ما يؤكد هذا المعنى[20]، حيث ضمن لهم الأمان على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ورجال دينهم، ومنع أي اعتداء على أرضهم أو شعائرهم، وهو ما يعكس تصورا مبكرا للدولة القائمة على التعدد الديني، والحقوق المتساوية في إطار السلم المجتمعي. ويُعد هذا

[20] أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن أحمد بن حديدة الأنصاري، *المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي*، تحقيق: مُحَمَّد عظيم الدين، عالم الكتب – بيروت – 1405هـ. 249/1.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

اللقاء أول نموذج عملي لتنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية الناشئة وغير المسلمين بوصفهم مواطنين وشركاء في العيش المشترك.

ويتأكد هذا البعد المؤسسي للتعايش بجلاء في وثيقة المدينة[21]، التي كُتبت عقب الهجرة النبوية، والتي تُعد أول دستور مدني ينظم العلاقة بين مكونات المجتمع المتعدد دينيا وثقافيا. فقد جعل النبي ﷺ من التعايش هدفا مركزيا لهذه الوثيقة، إذ نظمت العلاقة بين المسلمين من جهة، وأصحاب الديانات الأخرى من جهة ثانية، في إطار من الحرية الدينية، والعدالة، والمسؤولية المشتركة. وقد نصت الوثيقة صراحة على حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، كما في قولها: «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»، وعلى الاستقلال المالي لكل طائفة: «وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم»، مع وجوب التعاون العام في حال تعرض المدينة لعدوان خارجي. كما قررت مبدأ النصح والبر والتكافل بين مختلف مكونات المجتمع: «وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم»، مما يدل على أن الأصل في العلاقة بين الطوائف هو التعاون على الخير وصيانة السلم المجتمعي.

- ويبرز خُلُق التعايش النبوي كذلك في تعامله ﷺ مع مشركي مكة، على الرغم مما لقيه منهم من أذى وإخراج وعدوان؛ إذ لما تغيرت موازين القوة، لم يقابل الإساءة بالانتقام، بل قدم نموذجا إنسانيا راقيا، تمثل في إغاثتهم عند القحط، وإرسال المال إليهم، إذ بعث ﷺ "بخمس مائة دينار إلى مكة حين قحطوا، وأمر بدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفوان بن أمية ليفرقا على فقراء أهل مكة. فقبل ذلك أبو سفيان، وأبى صفوان وقال: ما يريد محمد بهذا إلا أن يخدع شبابنا"[22]. وهذا موقف أخلاقي يعكس بلا شك سمو القيم الدعوية، وتحررها من منطق التشفي والثأر.

ومن صور هذا التعايش أيضًا، إقراره ﷺ لصلة الرحم مع غير المسلمين، كما في إذنه لأسماء بنت أبي بكر ﷺ أن تصل أمها المشركة، فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن أسماء بنت أبي بكر ﷺ قالت: "قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد قريش، فقلت: يا رسول الله، إن أمي قدمت علي وهي راغبة أفأصلها؟ قال: "نعم صليها"[23]. وهو تأكيد على أن الاختلاف العقدي لا يقطع وشائج الإنسانية، ولا يلغي روابط القرابة والبر. كما تؤكد سيرته ﷺ مخالطته لغير المسلمين،

---

[21] ابن هشام، السيرة النبوية –مرجع سابق–: 98/2.

[22] مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ)، شرح السير الكبير، الشركة الشرقية للإعلانات، تاريخ النشر: 1971م. 96/1.

وقبوله دعوتهم، وأكله من طعامهم، واستقباله وفودهم، وقيامه لجنازاتهم، واستعانته بخدم من غير المسلمين، وكلها شواهد عملية على عمق مفهوم التعايش في المنهج النبوي.

وخلاصة الأمر أن النبي ﷺ تعامل مع غير المسلمين، ذميين ومعاهدين، بل حتى محاربين، بمنطق أخلاقي حضاري، يجمع بين الثبات على العقيدة، والعدل في المعاملة، والانفتاح على الآخر، وهو ما يؤكد أن التعايش في الإسلام لم يكن تنازلا عقديا، ولا ضعفا في الهوية، بل اختيارا دعويا واعيا، ومقصدا حضاريا أصيلا. وهو المعنى الذي ينبغي أن يستحضره الخطاب الدعوي المسجدي في سياق المهجر، عند بناء علاقته بالمجتمع المحيط، ليكون فضاء للتواصل، وجسرا للتفاهم، ومؤسسة فاعلة في ترسيخ السلم الاجتماعي، والبلاغ الحضاري للإسلام.

المطلب الثاني: الأسرة المسلمة في المهجر: تجديد الخطاب الدعوي من خلال التربية والسلوك اليومي.

يكتسب تجديد الخطاب الدعوي داخل الأسرة أهمية مضاعفة، إذ لا يقتصر على الوعظ والتوجيه النظري، بل يتجلى في أساليب التربية، وأنماط التواصل، وممارسات العيش اليومي التي تُنمّي لدى الأبناء الشعور بالانتماء والاعتزاز بالدين، مع القدرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحيط. وعليه، يسعى هذا المطلب إلى إبراز مكانة الأسرة بوصفها

ركيزة تأسيسية في الخطاب الدعوي في المهجر، ثم بيان إشكالية تربية الأبناء بين ضرورة حفظ الهوية الإسلامية ومتطلبات بناء القيم الإنسانية المشتركة في بيئة متعددة الثقافات.

أولًا: الأسرة بوصفها ركيزة تأسيسية في الخطاب الدعوي

إن الحديث عن الأسرة في التصور الإسلامي إنما هو حديث عن النواة الأولى للنظام الاجتماعي ومقصد عمارة الأرض، واللبنة الأساس في بناء الفرد والمجتمع، إذ يقوم كيانها على الاستقامة والفضيلة، وتتشكل وظائفها في إطار من الأخلاق الرفيعة والآداب السامية، بما يضمن تفاعلا إيجابيا مع المجتمع من غير ذوبان ولا انصهار في القيم المخالفة. فهي "الخلية

---

[23] أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول ﷺ وسننه وأيامه*، تحقيق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، باب إثم من عاهد ثم غدر،حديث رقم 3183. 103/4.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

الأولى التي يُبنى من خلالها جيلٌ مؤمن بربه، واعٍ بهويته، قادر على مواصلة العطاء والإنجاز، وحفظ حرمات الدين، وصيانة حقوق الأمة، وترسيخ معاني العزة والكرامة والاعتزاز بالانتماء الحضاري"[24].

ومن هذا المنطلق، تكتسي مؤسسة الأسرة في الإسلام أبعادا اجتماعية وإنسانية كبرى، تتجاوز الإطار الخاص إلى التأثير في حاضر المجتمعات ومستقبلها؛ إذ إن استمرارها مقصدٌ عظيم من مقاصد الخلق، ووسيلة لحفظ النوع الإنساني وتنميته كما وكيفا، وضمان استقرار العمران البشري. ويظهر تفرّد النظام الأسري في الإسلام عند مقارنته بالأنظمة الوضعية السائدة في الشرق أو الغرب؛ إذ يتأسس على مرجعية ربانية ثابتة، تستمد أحكامها من الوحي، لا من الأهواء المتقلبة أو المصالح الظرفية، الأمر الذي يمنحه القدرة على الصمود والاستمرار، ويجعله أصلحَ النظم الإنسانية للبشرية جمعاء على امتداد الزمان. وفي هذا السياق يقول نور الدين الخادمي في كتابه «علم المقاصد الشرعية» - مبينا منزلة الأسرة في الإسلام ودورها الحضاري العام-: "إن الأسرة المُسلمة مطلب له أهميته الكبرى، ومقصد شرعي دلت عليه القواطع والظاهر والقرائن المختلفة، وهو طريق وجود الأمة ووحدتها وتقدمها وقوتها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ولقد أدرك خصوم الأمة وأعداؤها أهمية الأسرة المُسلمة ودورها الحضاري العام، وشأنها في تحقيق السيادة والشهادة على الناس، فراحوا يعملون بوسائل شتى لأجل تحجيمها وتشتيتها وإضعافها، ولا سيما أن كثيرًا من الأسر

والمجتمعات غير المسلمة تعيش أوضاعا أخلاقية لا تحسد عليها، وتشهد التفكك الأسري، والميوعة الأخلاقية، والتسيب القيمي، والتهارج القانوني والنظامي بشك مفزع وخطير"[25].

وتتحدد هوية الأسرة المسلمة من خلال مرجعيتها القيمية؛ فنسيجها القرآن الكريم، ومحورها السنة النبوية الصحيحة، وقوامها منظومة الأخلاق والآداب الإسلامية، ويقوم بنيانها على عقد الزواج الذي وصفه القرآن الكريم

بـ«الميثاق الغليظ»، دلالةً على عظم شأنه، وشدة الالتزام بما يترتب عنه من حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، ثم بين الآباء والأبناء، في إطار من المودة والرحمة والمسؤولية المشتركة. وغاية هذا البناء تحقيق السكينة والاستقرار، وضمان التنشئة السليمة، في ظل الاحترام المتبادل، بما يجعل الأسرة موضع ثقة المجتمع ومهابة أنظاره.

---

[24] أ.د. وهبة الزحيلي، *الأسرة المسلمة في العالم المعاصر*، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 1429هـ-2008م. ص11.

[25] نور الدين بن مختار الخادمي، *علم المقاصد الشرعية* -مرجع سابق-: ص181.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

وفي كنف الأسرة، تنمو لدى الفرد معاني المسؤولية، وتتشكل شخصيته الأخلاقية والاجتماعية، ويتعلم قيم الإيثار والتضحية، والصبر والاحتمال، والجود والأمانة، كما تُغرس جذور الفضيلة، ويتجسد معنى التكافل الاجتماعي المادي والمعنوي، الذي يحول المجتمع إلى جسد واحد قائم على "التراحم والتعاطف والتعاون، ويحصن أبناءه من التيارات السلبية، وأسباب التفكك والانحراف"[26].

ومن هنا، يمكن القول إن الأسرة، بقيادة الأب والأم، تمثل دولة مصغرة بمختلف مؤسساتها ووظائفها؛ إذ يضطلع الوالدان بدور تدبير الشأن الاقتصادي للأسرة وترشيد مواردها، وبوظيفة التربية والتعليم في تنشئة الأبناء علميا وسلوكيا على هدي الكتاب والسنة، وبمهمة الشأن الديني في ترسيخ العقيدة وتعليم العبادات وربط الناشئة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فضلًا عن حفظ أمن الأسرة واستقرارها النفسي والاجتماعي. وهو ما يندرج ضمن المسؤولية الجسيمة التي حمّلها الإسلام للوالدين، كما قرر ذلك الحديث النبوي الشريف: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»[27].

وتزداد أهمية هذا التصور في سياق المهجر، حيث يواجه المسلم تحديات مركبة تمس بنية الأسرة ووظائفها، في ظل قوانين وضعية ونماذج ثقافية قد لا تستحضر المقاصد العليا للزواج وبناء الأسرة، ولا تُعلي من قيمة الاستقرار الأسري

ولمّ الشمل، وهو ما يفسر ارتفاع نسب الطلاق والتفكك الأسري في كثير من مجتمعات المهجر. ومن ثمّ، يصبح لزاما على الداعية أن يميز بوضوح بين مفهوم الأسرة في الإسلام ومفهومها في التشريعات الوضعية، حتى لا تنساق الأسر المسلمة وراء نماذج قانونية أو ثقافية تُفرغ الأسرة من مقاصدها التربوية والإنسانية.

وعليه، لا يكتمل تجديد الخطاب الدعوي في المهجر دون استحضار الأسرة باعتبارها المجال الأول لتنزيل القيم الإسلامية عمليا، والفضاء الذي تتجسد فيه الدعوة سلوكا يوميا قبل أن تكون خطابا لفظيا. فالدعوة داخل الأسرة ليست مجرد وعظ، بل ممارسة تربوية، ونموذج أخلاقي، ورسالة حضارية صامتة تنعكس آثارها على المحيط الاجتماعي الأوسع، وتسهم في تشكيل صورة الإسلام لدى غير المسلمين.

---

[26] وهبة الزحيلي، –مرجع سابق–: ص12.

[27] أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي، –مرجع سابق–، كتاب العتق، باب العبد راع في مال سيده، حديث رقم: 2558. 03/150.

ومن هذا المنظور، يتحول الخطاب الدعوي الموجَّه للأسرة في المهجر من خطاب وعظي جزئي إلى خطاب تأسيسي مقاصدي، يجعل من تماسك الأسرة وتربية أبنائها قضية مركزية في مشروع التبليغ، باعتبارها أساس الاستقرار الاجتماعي، ومفتاح حفظ الهوية، وأحد أهم مسارات البلاغ الحضاري للإسلام في المجتمعات غير المسلمة.

ثانيًا: تربية الأبناء في المهجر بين حفظ الهوية وبناء القيم.

من المعلوم أن الأجيال المسلمة في المهجر تُربى داخل سياق اجتماعي وثقافي شديد التعقيد، يتسم بتعدد المرجعيات القيمية، وتداخل الخطابات الفكرية، وتحول بعض المفاهيم من كونها محل نقاش إلى كونها معايير مهيمنة تفرض عبر المدرسة والإعلام والقانون. وفي خضم هذا الواقع، تواجه الأسرة المسلمة تحديات تربوية غير مسبوقة، من أبرزها انتشار خطابات تُعيد تعريف الهوية الإنسانية، وتطبع أنماطا سلوكية مخالفة للفطرة، وتؤسس لفكرة الحرية المطلقة المنفلتة من كل ضابط أخلاقي أو مرجعي.

وتكمن خطورة هذه التحديات في طريقة تقديمها للأبناء بوصفها اختيارات شخصية لا يجوز نقدها، بل يُطلب القبول بها والترويج لها بوصفها من مقتضيات الحداثة وحقوق الإنسان. وهو ما يضع الأسرة والخطاب الدعوي أمام اختبار حقيقي: إما الاكتفاء بخطاب إنكاري صدامي يعمق القطيعة مع الواقع، أو الارتقاء إلى خطاب تربوي متجدد، واع بالسياق، ثابت في القيم، رشيد في الوسائل.

ومن المنظور المقاصدي، فإن الشريعة الإسلامية حين نظمت قضايا الأسرة والعلاقة بين الجنسين، لم تفعل ذلك من منطلق التضييق على الإنسان، بل من باب حفظ الفطرة، وصيانة الكرامة الإنسانية، وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي[28]. غير أن هذه المقاصد لا يمكن إيصالها إلى الأبناء في بيئات المهجر بلغة التحريم المجرد أو التخويف الأخروي وحده، بل تحتاج إلى خطاب تفسيري تعليلي يربط الأحكام بحِكمها، والقيم بمآلاتها، والسلوكيات بآثارها الفردية والمجتمعية. وفي هذا السياق يقول الإمام الغزالي رحمه الله: "معرفة باعث الشرع ومصلحة الحكم استمالة للقلوب إلى

[28] مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية- مرجع سابق-. 84/01.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

الطمأنينة والقول بالطبع والمسارعة إلى التصديق؛ فإن النفوس إلى قبول الأحكام المعقولة الجارية على ذوق المصالح أميل منها إلى قهر التحكم ومرارة التعبد، ولمثل هذا الغرض استحب الوعظ وذكر محاسن الشريعة ولطائف معانيها، وكون المصلحة مطابقة للنص وعلى قدر حذقه يزيدها حسنا وتأكيدا"[29].

وفي هذا الإطار، تبرز ظواهر مثل الترويج للشذوذ الجنسي، والتحول الجنسي، بوصفها تحديا تربويا مركزيا، لا يجوز تجاهله ولا اختزاله وبخاصة حينما يكون ضمن المناهج التعليمية والمقررات الدراسية التي تلقن للناشئة بأرقى الأساليب وأجود الطرق. فالتعامل معها دعويا وتربويا يقتضي تفكيك الأسس الفكرية التي تقوم عليها، وبيان آثارها على بناء الهوية، واستقرار النفس، وتماسك الأسرة، دون الوقوع في فخ الإدانة الجارحة أو الخطاب الإقصائي، الذي قد يدفع الأبناء إلى الارتداد النفسي أو التماهي مع الخطاب السائد بدافع التمرد.

ويزداد هذا التحدي تعقيدا في ظل هيمنة خطاب الحرية المطلقة، الذي يقدم فيه الفرد باعتباره مرجعا نهائيا لذاته، منزوع الصلة بالقيم المتعالية أو المسؤولية الجماعية، فضلا عن التمثلات الخاطئة تجاه أحكام الدين وتشريعاته باعتبارها مقيدة للحرية الإنسانية، وهلم جرا من المفاهيم الخاطئة التي تجعل مدخلا من مداخل الخروج عن الفطرة وقيم الدين الحنيف. وهنا تتأكد الحاجة إلى تجديد الخطاب الدعوي بإعادة بناء مفهوم الحرية في الوعي التربوي، بوصفها حرية مسؤولة، تمارس داخل إطار من القيم، وتُوازن بين الحق والواجب، وبين الاختيار الفردي والمصلحة الإنسانية العامة. يقول الطاهر بن عاشور - متحدثا عن الحرية في الإسلام-: "وبها تنطق المواهب العقلية متسابقة في

ميادين الابتكار والتدقيق. فلا يحق أن تسام بقيد إلا قيداً يُرفع به عن صاحبها ضُرٌّ ثابت أو يُجلب به نفعٌ، حيث لا يقبل رضا المضرور أو المنتفع بإلغاء فائدة دفع الضرر وجلب النفع. وذلك حين يكون لغيره معه حظ في ذلك، أو يكون في عقله اختلال يبعثه على التهاون بضرِّ نفسه وضياع منفعتها، وبقدرِ ما يحرك هذا الخطاب إلى الاستمتاع بقدرٍ فائق من الحرية"[30].

---

[29] أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي (505هـ)، المستصفى، تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م. ص339.

[30] مُحَمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية- مرجع سابق-. 691/01.

كما يجب أن يمتد وعي الأسرة المسلمة في المهجر ليشمل فقه الواقع الرقمي، فالهوية لم تعد تتشكل فقط من خلال المدرسة أو الشارع، بل أصبحت الفضاءات الافتراضية المفتوحة هي المؤثر الأقوى في صياغة قيم الناشئة. لذا، فإن التجديد الدعوي الموجه للأسرة في تربيتها للأبناء يجب أن يتضمن آليات التحصين الرقمي، الذي لا يقوم على المنع والرقابة التقليدية، بل على بناء ملكة النقد الذاتي لدى الأبناء، وتوجيههم لكيفية التعامل مع السيولة القيمية في العالم الرقمي، وربطهم بمنصات دعوية تفاعلية تقدم البديل الآمن والخطاب الوسطي الذي يزاوج بين الأصالة الشرعية والحداثة التقنية.

وعليه، فإن تجديد الخطاب الدعوي في المهجر، في ضوء هذه التحديات، لا يتحقق بتغيير النبرة الخطابية بقدر ما يقتضي تحولا وظيفيا في طبيعة الخطاب: من خطاب يكتفي بإعلان الموقف، إلى خطاب ينشئ الوعي؛ ومن خطاب يخاطب الجماهير، إلى خطاب يصاحب الأسرة والناشئة؛ ومن خطاب دفاعي، إلى خطاب وقائي بنائي. كما يفرض هذا الواقع إعادة الاعتبار للأسرة باعتبارها الفاعل التربوي الأول القادر إذا أُحسن تأهيله دعويا على تحويل التحديات القيمية إلى فرص لبناء شخصية ناقدة، راسخة الهوية، منفتحة على الآخر دون ذوبان، وواعية بحدود الاختلاف المشروع.

والمحصلة، فإن استحضار واقع التعدد القيمي في المهجر، بما يتضمنه من قضايا حساسة متعلقة بالهوية والجسد والحرية، يعد شرطا لازما لتجديد الخطاب الدعوي، شرط أن يتم ذلك ضمن رؤية تربوية مقاصدية، تُحسن الجمع بين الثبات في الأصول، والمرونة في الأساليب، والرحمة في الخطاب، والحكمة في التنزيل، حتى يظل الخطاب الدعوي قادرا على حماية الأبناء، لا بالعزلة والخوف، بل بالوعي والقيم والبصيرة. ومع جسامة التحديات القيمية والثقافية التي يفرضها واقع المهجر، لا يسع المنصف إلا أن يُشيد بما تبذله الجالية المسلمة من جهودٍ مشكورة في حفظ الهوية الدينية، وصيانة

الفطرة، وتربية الأبناء على القيم الإسلامية الأصيلة، في سياقات يغلب عليها التعدد والاختلاف، وتشتد فيها ضغوط الاندماج غير المنضبط.

فقد أدركت شرائح واسعة من الجالية، أفرادا ومؤسسات، أن معركة الوجود في المهجر ليست معركة بقاء عددي بقدر ما هي معركة وعي وقيم، فبادرت إلى إنشاء المساجد، والمراكز الإسلامية، ومدارس نهاية الأسبوع، وحلقات تعليم

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
ISSN : 3009-5131
السنة : 2026

اللغة العربية والقرآن الكريم، والبرامج التربوية الموجهة للناشئة، إدراكا منها أن الاستثمار الحقيقي إنما يكون في الإنسان، وأن صناعة الجيل هي الضمانة الأولى لاستمرارية الرسالة.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
ISSN : 3009-5131
السنة : 2026

خاتمة:

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يحمد الله تعالى على توفيقه وسداده، ويتوب إليه من كل خطأ أو سهو أو نسيان، ويذكر بعض النتائج والتوصيات عسى الله تعالى أن ينفع بها البحث العلمي والباحثين.

أولًا: أبرز النتائج.

1. تجديد الخطاب الدعوي في المهجر ليس خيارا اجتهاديا مندوبا إليه، بل إنه ضرورة شرعية وواقعية تفرضها طبيعة السياق الثقافي والقانوني والاجتماعي الذي تعيشه الأقليات المسلمة.
2. المنهج المقاصدي يشكل مرجعية ناظمة وميزانا دقيقا لضبط عملية التجديد، بما يمنع انزلاق الخطاب الدعوي نحو الغلو والتشدد من جهة، أو التمييع والتفريط من جهة أخرى.
3. إن كثيرا من أزمات الخطاب الدعوي في المهجر ترجع إلى غياب فقه الواقع والمآلات، وسوء ترتيب الأولويات، وعدم استحضار خصوصيات المخاطَبين وسياقاتهم الثقافية المتغيرة والمتعددة.
4. أثبت النموذج النبوي في الدعوة قدرته الفائقة على تقديم خطاب جامع بين الحكمة والبلاغ، والثبات والمرونة، والتزكية الفردية والبناء المجتمعي، وهو ما يجعله نموذجا صالحا للاقتداء في سياق المهجر.
5. المسجد والأسرة يشكلان ركيزتين مركزيتين في تجديد الخطاب الدعوي؛ فالمسجد فضاء تربوي وحضاري للتعايش والبلاغ، والأسرة حاضنة قيمية تحفظ الهوية وتؤسس للتنشئة المتوازنة للأجيال.
6. تجديد مضامين الخطاب الدعوي في المهجر ينبغي أن ينتقل من منطق الدفاع وردّ الشبهات إلى منطق البناء القيمي والشهادة الحضارية، القائم على الإسهام الإيجابي في المجتمعات المضيفة.

ثانيًا: أهم التوصيات.

1. الدعوة إلى تطوير برامج تكوين الأئمة والخطباء بما يستحضر خصوصيات السياق الغربي، ويعزز مهارات التواصل، والحوار، وفهم الثقافة والقوانين السائدة.
2. تفعيل دور المسجد في المهجر ليكون مؤسسة شاملة للتربية والتواصل والحوار المجتمعي، لا مجرد فضاء للشعائر، مع الانفتاح المنضبط على محيطه الاجتماعي.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

3. تعزيز دور الأسرة المسلمة في تجديد الخطاب الدعوي من خلال التربية بالقدوة والسلوك اليومي،
4. وربط الأبناء بهويتهم الدينية والقيمية في إطار من التوازن والانفتاح الواعي.
5. تشجيع البحث العلمي في قضايا فقه المهجر والخطاب الدعوي، وربط الدراسات النظرية بالتجارب الميدانية الناجحة في المجتمعات الغربية.
6. التأكيد على أن تجديد الخطاب الدعوي مشروع جماعي تشاركي، يقتضي تكامل أدوار العلماء والدعاة والمربين والمؤسسات، بما يحقق مقاصد الدعوة في الهداية والتزكية والعمران.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

قائمة المصادروالمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1. أ.د. وهبة الزحيلي، *الأسرة المسلمة في العالم المعاصر*، دار الفكر، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 1429هـ-2008م.
2. أبو إسحاق الشاطبي 790هـ، *كتاب الموافقات*، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
3. أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (711هـ)، *لسان العرب*، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
4. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.
5. أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (275 هـ)، *سنن أبي داود*، دار الكتاب العربي . بيروت. كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، حديث رقم: 4293.
6. أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (1329هـ)، *عون المعبود شرح سنن أبي داود*، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1415 هـ
7. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول ﷺ وسننه وأيامه*، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، باب إثم من عاهد ثم غدر،حديث رقم 3183.
8. أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن حديدة الأنصاري، *المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وعجمي*، تحقيق: محمد عظيم الدين، عالم الكتب - بيروت - 1405هـ.
9. أبو محمد، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (213هـ)، *السيرة النبوية*، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، 1375هـ - 1955 م.

ملف الصحافة رقم: 04/2023 ص
3009-5131 : ISSN
السنة : 2026

10. راغب السرجاني، *فن التعامل النبوي مع غير المسلمين*، دار أقلام القاهرة 2010م.

11. عبد الكريم البكار، *تجديد الخطاب الإسلامي: الرؤى والمضامين*، الرياض: دار العبيكان، الطبعة الثانية، 2006م.

12. محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر1425 هـ - 2004 م.

13. محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (483هـ)، شرح السير الكبير، الشركة الشرقية للإعلانات، تاريخ النشر: 1971م.

14. محمد بن شاكر الشريف، *تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف*، الرياض: مجلة البيان، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م.

15. نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، الطبعة: الأولى 1421هـ-2001م.

16. يوسف القرضاوي، *خطابنا الإسلامي في عصر العولمة*، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2004م.